

تأثير تباين تركيز الملكية للشركات التابعة وخصائص مجلس الإدارة في ملائمة القيمة

دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية(*)

أ.د. محمد حويش علاوي الشجيري

الجامعة العراقية

كلية الإدارة والاقتصاد

Malshujairi@yahoo.co.uk

الباحث: علي عبدالرضا جمعة عباس

الجامعة العراقية

كلية الإدارة والاقتصاد

aliabdulredha7@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.1.4>

تأريخ النشر ٢٠٢٢/٧/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٣/١٤

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٢/٢٥

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل طبيعة علاقة وتأثير تركيز الملكية وخصائص مجلس الإدارة في ملائمة القيمة للأرباح في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد اعتمد البحث في تحقيق أهدافه كل من المنهج الوصفي في عرض وتحليل متغيرات البحث بإطارها النظري، والمنهج التطبيقي التحليلي الكمي لعرض وقياس وتحليل متغيرات البحث اعتماداً على التقارير المالية والإدارية للشركات التابعة عينة البحث، فضلاً عن نشرات وأدلة سوق العراق للأوراق المالية، فيما تم استخدام المنهج الاستدلالي الإحصائي في اختبار فرضيات البحث، إذ تم اختيار عينة تكونت من (5) شركات تابعة تلبي شروط التقييم والاختبار المطلوبة من أصل (8) شركات تابعة مدرجة في السوق العراقي. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أبرزها إن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من أهم خصائص مجلس الإدارة، وكذلك من الآليات المهمة لزيادة جودة الإبلاغ المالي. وفي سياق ذلك يوصي البحث بضرورة التوسع في الإفصاح عن تركيز الملكية، وعن تعاملات كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة للشركة التابعة والعاملين بها للحد من صراع الوكالة من الدرجة الثانية.

الكلمات المفتاحية: تركيز الملكية، ملائمة القيمة.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٣) العدد (١) ٢٠٢٢

الصفحات: ٩٠-٦٥

(*) البحث مستل من رسالة الماجستير للباحث الأول.

The effect of variation in the concentration of ownership of subsidiaries and the characteristics of the board of directors in the suitability of value: An empirical study in a sample of subsidiaries listed in the Iraqi Stock Exchange

Abstract

The research aims to study and analysis of the nature of the relationship and the impact of the concentration of ownership and the characteristics of top management on the value relevance in the subsidiaries listed in the Iraq Stock Exchange. In achieving its goals, the research adopted the descriptive approach in presenting and analyzing the research variables with its theoretical framework, and the quantitative analytical approach to display, measure, and analyze the research variables depending on the financial and administrative reports of the affiliated companies, the research sample, as well as the publications and evidence of the Iraq Stock Exchange, while the approach was used. Statistical inferential testing of research hypotheses. A sample consisting of (5) affiliated companies that meet the required evaluation and testing conditions was selected out of (8) affiliated companies listed in the Iraqi market. The research reached a set of conclusions, the most prominent of which was the independence of the members of the board of directors is one of the most important characteristics of senior management, as well as an important mechanism to increase the quality of financial reporting. In the context of this, the research recommends the need to expand disclosure of the concentration of ownership, and the transactions of major shareholders and members of the top management of the subsidiary company and its employees to reduce the agency conflict of the second degree.

Key words: concentration of ownership, suitability of value.

المقدمة

تُعد عمليات دمج الأعمال من أجل السيطرة على السياسات التشغيلية والمالية للشركات المستثمر فيها، من أبرز جوانب عمليات التركيز الاقتصادي، ووسيلة لتحقيق القدرة على توجيه أنشطة الشركات التابعة. في ظل هذا النوع من دمج الأعمال، سيعكس هيكل ملكية الشركة المستثمر فيها (القابضة) تركيزاً كبيراً في حصة الشركة المستثمرة (الأم)، مما قد يؤدي إلى تضارب في المصالح بين مالكي حقوق السيطرة (الأغلبية) وأصحاب الحقوق غير المسيطرة عليها (الأقلية)، نتيجة لممارسات الأطراف المهيمنة، تؤثر على أنشطة الشركة التابعة بطريقة تدعم إعطاء الأولوية لمصالحهم على حساب مصالح المساهمين غير المسيطرين والأطراف المستفيدة الأخرى، إذ يؤدي هذا التأثير إلى تغيير في مدى ملائمة قيمة الأرباح، فضلاً عن التأثير الواضح على عوائدها.

إن خصائص مجلس الإدارة للشركة التابعة المتمثلة في مدى استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، ونشاط مجلس الإدارة الأعلى، وغيرها، تلعب عاملاً مؤثراً ومهماً في الأداء للشركة التابعة وقدرتها على الاحتفاظ بمعلومات مماثلة وحماية حقوق مساهميها. ومع ذلك، يلعب المساهمون المسيطرون دوراً مهماً في التأثير على تشكيل فريق مجلس الإدارة للشركة التابعة من خلال الحقوق التي تمنح الشركة الأم السلطة في حقوق تعيين أعضاء مجلس الإدارة للشركة التابعة أو إعادة تعيينهم أو عزلهم. ومن ثم التأثير على نوع أعضاء الإدارة واستقلاليتهم وامتيازاتهم من أجل تحقيق مصالح الأطراف المسيطرة. ومن ثم، ستتأثر خصائص مجلس الإدارة بمدى ملائمة القيمة.

أولاً: منهجية البحث:

١. مشكلة البحث:

يعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البيئة العراقية، والتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية، جعلت العديد من الشركات تدخل البيئة العراقية والاستثمار في السوق المالي العراقي بأشكال مختلفة ومنها عمليات السيطرة على أسهم حقوق الملكية، ونتيجة لذلك أصبح هناك العديد من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعد شركات تابعة لشركات أجنبية، مما جعل حقوق ملكية للعديد من الشركات العراقية تظهر تركيزاً عالياً لملكية الشركات الأجنبية ونشوء علاقة الأم - التابعة. وتعكس هذه العلاقة سيطرة الشركة الأم على السياسات المالية والإدارية والتشغيلية للشركة التابعة، بما فيها قدرتها على ممارسة سيطرتها على تعيين مجلس الإدارة وقراراتها. وهو ما يمكن أن يسهم في حصول تعارض في المصالح وتغليب مصالح الأطراف المسيطرة على مصالح وحقوق المساهمين غير المسيطرين، إلى جانب قدرتها في التأثير في تشكيل هيكل مجلس الإدارة والتأثير في قراراتها الاستراتيجية والتشغيلية وبما يجعلها تحقق مصالح الأطراف المسيطرة. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى التأثير في ملائمة القيمة وقدرتها في تمثيل الوضع المالي ونتائج أعمال الشركة التابعة، من خلال ممارسات إدارة الأرباح بهدف التأثير في بقاء أو قدرة الشركة التابعة على الاستمرار. وهو ما ينعكس في الأداء الاقتصادي العام لقطاع الأعمال العراقي، فضلاً عن مؤشرات السوق المالي العراقي والمستثمرين بشكل عام. وهو ما ينبغي الحد منه من خلال تفعيل متطلبات صارمة لملائمة القيمة وقوانين حماية المساهمين إلى جانب تفعيل آليات حوكمة الشركات، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي: "ما تأثير تباین

تركز الملكية وخصائص مجلس الإدارة في ملائمة القيمة في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟".

٢. أهداف البحث:

- يهدف البحث الحالي في ضوء المشكلة المدروسة الأهداف الآتية:
- أ. بيان مستوى تركيز الملكية في ظل عمليات تجميع الأعمال وأوجه تأثيراته في الشركات التابعة.
 - ب. بيان مستوى وطبيعة خصائص مجلس الإدارة ذات التأثير في الشركات التابعة.
 - ت. دراسة وتحليل طبيعة علاقة وتأثير تركيز الملكية وخصائص مجلس الإدارة في ملائمة القيمة للشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٣. أهمية البحث:

يمكن بيان أهمية البحث الحالي من خلال مساهماته في "حسب علم الباحث يقدم البحث الحالي مساهمة لم يتم اختبارها سابقاً في بيان تأثير كل من متغيري تركيز الملكية وخصائص مجلس الإدارة في ملائمة القيمة بشكل عام واختبارها في البيئة العراقية في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بشكل خاص".

٤. فرضية البحث:

- يتبنى البحث الحالي في ضوء المشكلة المدروسة والأهداف البحثية، الفرضيتان الآتيتان:
- أ. هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية في ملائمة القيمة للشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 - ب. هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة في ملائمة القيمة للشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٥. منهج البحث وأدوات جمع البيانات:

- اعتمد البحث في سبيل اختبار فرضياته وتحقيق أهدافه، المناهج والأدوات الآتية مقسمة بحسب جوانب البحث الآتية:
- أ. **الجانب النظري:** تم استخدام المنهج الوصفي في عرض وتحليل متغيرات البحث بإطارها النظري، اعتماداً على الكتب والبحوث والدراسات السابقة المنشورة في الدوريات والمواقع الالكترونية ذات الصلة.
 - ب. **الجانب العلمي:** تم توظيف كل من المنهج التطبيقي والمنهج التجريبي الاستدلالي لعرض وقياس وتحليل متغيرات البحث واختبار فرضيات البحث، اعتماداً على التقارير المالية والإدارية السنوية المنشورة للشركات، فضلاً عن نشرات وأدلة سوق العراق للأوراق المالية.

٦. مجتمع وعينة البحث:

- يعتمد البحث الحالي وفقاً لمشكلة البحث وأهدافه مجتمع وعينة البحث الآتية:
- أ. **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع البحث في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المستمرة في الإدراج والعمل لمختلف قطاعات السوق التي بلغت (5) شركات وكما تم تفصيلها في الجانب العملي للبحث.

الجدول (1) المصارف عينة البحث والشركات القابضة لغاية عام ٢٠٢١

رؤ الشركة	التابعة الشركة اسم	القطاع	سنة التأسيس	سنة الإدراج	تحويلها سنة تابعة لشركة	الأمشركة اسم	توكر نسبة الملكية
BNOI	العواقي الاهلي المصرف	قطاع المصارف	1995	2004	2005	الارني المال بنكشركة	61%
BCOI	العواقي التجاري المصرف	قطاع المصارف	1992	2004	2005	المتحد الاهلي البنك	75%
BROI	العواقي الائتمان مصرف	قطاع المصارف	1998	2004	2005	الوطني الكويت بنك	84%
BMNS	للاستثمار المنصور مصرف	قطاع المصارف	2005	2008	2008	الوطني قطر بنك	54%
BBOB	بغداد مصرف	قطاع المصارف	1992	2004	2009	وقان بنك	51%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على (<http://www.isx-iq.net>).

ب. **عينة البحث:** تم اختيار عينة عمدية ممثلة بالشركات التابعة، التي تركز غالبها في قطاع المصارف، فضلاً عن ملاءمتها في تحقيق الشروط اللازمة لتطبيق المقاييس والاختبارات البحثية لمتغيرات البحث وعلاقته، وإن أبرز تلك الشروط هي الإدراج المستمر خلال فترة الزمنية المختارة وتوافر سلسلة بيانات متكاملة، فضلاً عن تماثلها في تطبيق المعايير المحاسبية. وفي ضوء ذلك فقد تم اختيار عينة مؤلفة من (5) شركات تابعة تحقق تلك الشروط من أصل (8) شركات فقط.

ثانياً: الدراسات السابقة:

١. دراسة (حسين، ٢٠١٦):

تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح وانعكاسه على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

تناولت الدراسة بيان مدى تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ استهدفت الدراسة قياس تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيعات الأرباح وانعكاسه على القيمة السوقية للشركات. واتبعت الدراسة كل من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي لقياس وتحليل متغيراته. وتوصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أنه تتعاظم القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تأثير جودة الإبلاغ المالي في توزيعات الأرباح، ويؤكد ذلك زيادة التأثير الكلي في القيمة السوقية، عن طريق إضافة التأثير غير المباشر إلى التأثير المباشر.

٢. دراسة (الفولي، ٢٠١٨):

أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية
تناولت الدراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية بصفة خاصة في مصر، إذ استهدفت الدراسة استكشاف العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح التي تمثل مقياساً لجودة التقارير المالية. كما وتهدف الدراسة أيضاً إلى إجراء دراسة تطبيقية لبيان تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح في البيئة المصرية. واتبعت الدراسة

استخدام المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في دراسة وتحليل متغيراته. وتوصلت إلى أهم استنتاج وهو وجود ارتباط غير معنوي بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح في البيئة المصرية ويعود ذلك إلى طبيعة الشركات المصرية.

٣. دراسة دراسة (Waheed & Malik, 2019):

Board characteristics, ownership concentration and firms' performance: A contingent theoretical based approach

خصائص مجلس الإدارة وتركز الملكية وأداء الشركات: مدخل قائم على النظرية الشرطية

تناولت الدراسة الشركات المدرجة في البورصة العامة من القطاع غير المالي في باكستان، إذ ركزت الدراسة فقط على الجانب المالي من الأداء، إذ استهدفت الدراسة توسيع فهم وتطبيق الروابط التفاعلية التي تخلق قيمة من خلال خصائص مجلس الإدارة وتركز الملكية وأداء الشركات باستخدام إطار نظري قائم على دمج النظرية القائمة على الموارد، نظرية أصحاب المصلحة، نظرية الوكالة، نظرية الإشراف، والنظرية المؤسسية في بلد يسوده بيئة سياسية ضعيفة، إذ استخدمت الدراسة تقنية تقدير بيانات في ظل افتراضات، إذ تضمنت الدراسة عينة من مجموعة غير متوازنة من (309) من شركات القطاع غير المالي المدرجة في بورصة باكستان للأوراق المالية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦. وتوصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أنه عند المستوى الأعلى لتركز الملكية لا تكون الشركات قادرة على إرضاء مصالح المساهمين المتعددين، ومن ثم فإن المستوى الأعلى لتركز الملكية يقلل من قيمة مجلس الإدارة، إذ أن وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين مؤهلين يدركون جيداً دورهم ومسؤوليتهم يمكن أن يعزز قدرة مجلس الإدارة. أي إن وجود ملكية مركزة بشكل معتدل يساعد في التغلب على مشاكل الوكالة من خلال آليات الحوكمة المختلفة (مثل حجم مجلس الإدارة والمديرين المستقلين وازدواجية الرئيس التنفيذي).

ثالثاً: الجانب النظري:

١. السيطرة وتركز الملكية في الشركات التابعة:

تتنوع هياكل الملكية في الشركات، ومن ثم درجة تركيز رأس المال فيها، إذ أصبح للشركة العديد من المساهمين، وقد يكون العديد منهم من صغار المساهمين الذين يكون تأثيرهم في إدارة الشركة منخفضاً، والعكس في حال وجود كبار المساهمين الذين يمتلكون أغلبية الأسهم (رقية وأمال، ٢٠١٥: ٢٥٥)، إذ تكون الملكية أو السيطرة مركزة في عدد قليل من المساهمين، وتدار الشركة من قبل هذه الفئات وتسيطر عليها أو تؤثر فيها بقوة، ويطلق عليه نظام سيطرة الداخليين (خضير، ٢٠٠٩: ١٢٣). ويقصد بتركز الملكية نسبة امتلاك حقوق الملكية من طرف المساهمين في الشركة، أو بطريقة أخرى درجة تركيز الملكية وتقاسمها بين المساهمين، وحسب (IFRS 10) فإن هيكل ملكية الشركات التابعة يكون فيه تركيز لملكية الشركة الأم بسبب السيطرة المالية والإدارية للشركة الأم على التابعة. ويعرف (IFRS 10) مبدأ السيطرة ويحدد على أن السيطرة هي الأساس للاستحواذ والتوحيد، ويؤكد: "تسيطر شركة مستثمرة على أعمال مستثمر فيها عندما تكون معرضة لـ - أو يكون لديها - حقوق في عوائد متقلبة من ارتباطها بأعمال المستثمر فيها، ولديها القدرة على التأثير في العوائد من خلال سلطتها على الأعمال المستثمر فيها" (مجلس المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٢٠: ٤٣٦). لذا فإن تركيز الملكية يقوم على عدة أشكال تصب كلها في معنى كبار المساهمين، وأن النفوذ الفعلي لكبار المساهمين يتوقف على مدى وجود حماية قانونية لعملية

التصويت وعلى ما يملكونه من أسهم، ومن ثم فإن فعالية التحكم والسيطرة من خلال كبار المساهمين تعتمد على فاعلية آلية التصويت. ومن ثم فإن نوعية كبار المساهمين وتأثيرهم المحتمل في ممارسة السيطرة والرقابة على الشركات يختلف حسب الأطر القانونية، والتنظيمية والمؤسسية (عبدي، ٢٠١٧: ٥٣).

٢. مفهوم وخصائص مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة هو الهيئة الادارية العليا التي تحكم الشركة، وهو مكلف بتمثيل المساهمين ويكفل لهم بأن رأس المال المستثمر يتم استخدامه بأرشد الأساليب، فضلاً عن تحسين الأداء الاقتصادي للشركة وهو ما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة، وبذلك تباشر مجلس الإدارة وظيفة مهمة لأنها جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي، إذ يتربع على قمة البناء الهرمي للشركة (دلال، ٢٠١٦: ١٤٠). فهو يمثل "حلقة الوصل والربط بين الأشخاص الذين يوفرون رأس المال (حملة الأسهم) والأشخاص الذين يستخدمونه لتكوين قيمة للشركة" (خضير، ٢٠٠٩: ١١٣). وبذلك فإن "مجلس الإدارة هي المسؤولة عن وضع استراتيجيات وخطط الشركة وتحقيق نتائج أعمالها، ويتكون عادة من أعضاء من داخل الشركة ومن خارجها، ونظراً لوجوده في قمة الهرم التنظيمي للشركة فإن بإمكان أعضائه مراقبة قرارات الإدارة والتأكد من أنها تتماشى مع اهتمامات مصالح حملة الأسهم" (أنيسة، ٢٠١٥: ٣٤)، إذ تعد ممثلاً للمساهمين، ومن ثم فهي تسعى لتحقيق مصالح حملة الأسهم، خاصة وأن أعضاء المجلس عادة ما يكونوا من كبار مساهمي الشركة ومن ثم فإن لهم مصلحة كبيرة في حماية حقوق ومصالح حملة الأسهم في الشركة (الزغبى، ٢٠١٣: ٣). ويتكون فريق مجلس الإدارة بشكل أساسي من الرئيس التنفيذي، وكبار المديرين في الشركة أو في وحدة الأعمال الاستراتيجية، إذ أن هؤلاء هم الذين يشغلون قمة صنع القرار داخل الشركة، فالرئيس التنفيذي وبالتنسيق مع كبار المديرين الآخرين يقومون بوضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات للشركة ككل، وهذا الدور يشمل تحديد رؤية ورسالة الشركة، وأهدافها، وتحديد الأنشطة التي ستمارس وتوزيع الموارد بين الأنشطة المختلفة (Hill & Jones, 2007: 37). وحتى تتمكن من الإدارة من ممارسة مهامها ومسؤولياتها لابد من أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص منها الآتي:

أ. **استقلال مجلس الإدارة:** تشكل الاستقلالية أبرز الخصائص النوعية التي يتمتع بها مجلس الإدارة كآلية رقابية وإشرافية فعالة على عمل إدارة الشركة. ويقصد باستقلالية المجلس، استقلاليته عن الإدارة التنفيذية للشركة، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت النسبة الكبيرة من أعضائه من المستقلين، الأمر الذي يزيد من القوة الإشرافية للمجلس ويصوب أداء إدارة الشركة نحو خلق القيمة وتعظيم الثروة الفائدة حملة الأسهم (يوسف، ٢٠١٢: ٢٣٧). وتلزم (NYSE) الشركات المدرجة فيها بأن يكون لديها أغلبية من الأعضاء المستقلين في مجالسها، ويعرف الاستقلال بأنه «عدم وجود أي علاقة مادية له مع الشركة المدرجة (لا بصورة مباشرة ولا كشريك أو مساهم أو موظف في مؤسسة لها علاقة مع الشركة) (لاركر وتيان، ٢٠١٧: ١٧٠).

ب. **ملكية أعضاء مجلس الإدارة:** هي عبارة عن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من حقوق ملكية الشركة الذين لهم تأثير مهم على مختلف القرارات التي تتخذ في الشركة. فالعديد من الشركات تطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يحافظوا على مراكز ملكيتهم الشخصية في الأسهم العامة للشركة أثناء فترة عملهم في المجلس. ويهدف هذا المطلب للمواءمة بين مصالح أعضاء مجلس الإدارة ومصالح المساهمين العاديين الذين يمثلونهم، مما يعطي أعضاء المجلس حافزاً لمراقبة إدارة الشركة (لاركر وتيان، ٢٠١٧: ١٣٩).

ت. نشاط (عدد الاجتماعات) مجلس الإدارة: على مجلس الإدارة أن يجتمع عددا مناسبة من المرات خلال السنة بالشكل الذي يمكنه من مباشرة مسؤولياته بفاعلية، ويختلف عدد الاجتماعات الرسمية للمجلس من شركة لأخرى ومن دولة لأخرى. وقد أشارت بعض التقارير العالمية إلى أن اجتماع مجلس الإدارة ما بين (4) إلى (6) مرات خلال السنة يعد كافياً للرقابة على مدى سير عمل المجلس واتخاذ القرارات المهمة، وبصفة عامة يعتمد تحديد الاجتماعات للمجلس على مجموعة من العوامل منها: حجم وتعقيد الشركة، كمية العمل التي عهدت إلى لجان المجلس، فترة وطول الاجتماعات، مهارة رئيس مجلس الإدارة (أنيسة، ٢٠١٥: ٣٨). وتعد حوالي أربع اجتماعات للمجلس الرئيسي، وهي التي تمثل الحد الأدنى للمجلس الموحد في الولايات المتحدة وإنجلترا وقد يجتمع المجلس أكثر من ذلك في العام حسب ظروف وطبيعة عمل الشركة (دلال، ٢٠١٦: ١٤٤).

٣. مفهوم ملائمة القيمة:

هي قدرة الأرباح على تفسير التباين (الاختلافات) في العوائد (القيمة السوقية لحقوق الملكية)، وعادة ما ينظر إليها على أنها مقياس مباشر لفائدة القرار، وذلك من خلال إحداث التغيير في القرار نتيجة تقديم المعلومة، وهذا يعني أن الأرباح التي تفسر الاختلافات الكبير في العائدات هي أعلى جودة، وعليه هي خاصية رئيسية في مجال جودة الإبلاغ المالي، وتستند قياس ملائمة القيمة على القوة التفسيرية (R^2 المعدل) لمستوى الأرباح والتغيير في الأرباح كمتغيرات توضيحية في معادلة الانحدار الخطي لقياس ملائمة المعلومات المحاسبية لتقييم منفعتها في تحديد العوائد (الأسهم)، وذلك من خلال معادلة الآتية: (Francis, et.al., 2004: 972-981)

$$RET_{it} = \alpha + \beta_1 EARN_{it} + \beta_2 \Delta EARN_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (1)$$

إذ أن:

RET_{it} عوائد (15) شهر للشركة (i) أي أخذ عوائد ثلاثة أشهر بعد انتهاء السنة المالية.
 $EARN_{it}$ صافي الدخل قبل البنود غير العادية للشركة (i) في السنة (t) موزونة على أساس القيمة السوقية في بداية السنة (t).
 $\Delta EARN_{it}$ التغيير في صافي الدخل قبل البنود غير العادية للشركة (i) في السنة (t) موزونة على أساس القيمة السوقية في بداية السنة (t).

ويتم قياس ملائمة القيمة من خلال قيمة (R^2) المعدل ناتج من الانحدار وفق الصيغة الآتية:

$$Value\ Relevance = -(Adj. R^2_{it}) \dots\dots\dots (2)$$

إذ أن ارتفاع قيمة (Value Relevance) يعني ملائمة قيمة الأرباح منخفضة وبالنسبة لضعف جودة الأرباح.

٤. انعكاسات تركيز الملكية وخصائص مجلس الإدارة في ملائمة القيمة:

أ. انعكاسات تركيز الملكية في ملائمة القيمة: يسهم تركيز الملكية بشكل عام في الحد من مشكلة الوكالة الأولى والثالثة على حساب تفاقم مشكلة الوكالة الثانية (Villalonga, et.al., 2015: 645)، إذ يعد نمط الملكية محدداً لطبيعة مشكلة الوكالة داخل الشركة، إذ ينعكس نمط الملكية على تكوين مجلس الإدارة وخصائصها واللجان المنبثقة منها، ومن ثم تحديد من له حق الرقابة وكيفية إنتاج المعلومات المحاسبية، ومن ثم الصورة التي تظهر بها الأرباح ومن ثم ملائمة القيمة

للأرباح (محمد، ٢٠١٨: ٧). وهناك وجهتا نظر مختلفتان لأثر تركيز الملكية على ملائمة القيمة للأرباح هما (خليل وإبراهيم، ٢٠١٨: ٦٣٥):

(١) تشير وجهة النظر الأولى إلى وجود دور هام لكبار المساهمين في مراقبة السلوك الإداري، إذ أن المديرين في حالة عدم خضوعهم للمراقبة، فهم أكثر عرضة لاتخاذ قرارات دون المستوى، أو إدارة الأرباح، أو عمليات الاحتياطي، وعلى الرغم من أن جميع المساهمين يمتلكون المسؤولية للمراقبة على الأنشطة الإدارية، فإن منافع القيام بالمراقبة من خلال أي مساهم فردي تتناسب مع نسبة ملكية الأسهم، وعندما تتوزع الملكية على نطاق واسع، فإنه من غير المجدي اقتصادياً للمساهم الفردي تحمل تكاليف مراقبة كبيرة، لأنه سوف يحصل على نسبة صغيرة من هذه المنافع، ومن ثم فإن المساهمين على استعداد لتحمل تكاليف المراقبة الضرورية فقط إذا كان لديهم حصة ملكية كبيرة (مثل كبار المساهمين)، ويساعد الدور الرقابي لكبار المساهمين على تحقيق المواءمة بين مصالح المساهمين والمديرين، وكذلك تقليل دوافع المديرين لإدارة الأرباح المحاسبية، مما يؤدي إلى زيادة ملائمة القيمة للأرباح.

(٢) بينما تشير وجهة النظر الثانية إلى أن ملكية كبار المساهمين تقلل من ملائمة القيمة للأرباح عن طريق ممارسة الضغوط على المديرين لتلبية الأرباح المستهدفة في المدى القصير، وقد يكون المديرون أكثر ميلاً للتلاعب في الأداء لمقابلة الأرباح المستهدفة لتجنب عقوبات السوق أو منع نشاط المساهمين وكلاهما يكون أكثر وضوحاً في حالة وجود كبار المساهمين، كما يستفيد كبار المساهمين مباشرة من إدارة الأرباح من خلال إبرام عقود أكثر كفاءة، وتخفيض تكلفة التمويل الخارجي، وانتهاكات اتفاقية الديون، وانتزاع منافع خاصة من صغار المساهمين الذي يؤدي إلى تحول مشكلة الوكالة من تعارض المصالح بين الإدارة والملاك إلى تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين، وبيع الأسهم بأسعار مرتفعة للمساهمين الآخرين. ومن ثم فإن كبار المساهمين أقل رغبة في الحد من السلطة التقديرية للإدارة في إعداد الإبلاغ المالي، مما يؤدي إلى انخفاض ملائمة القيمة للأرباح.

ب. انعكاسات خصائص مجلس الإدارة على ملائمة القيمة: أن نمو أهمية الأسواق المالية عالمياً والدور الفاعل للمستثمر الفرد في هذه الأسواق، ازدادت معه أهمية مفاهيم الشفافية وتطبيقات الإفصاح العام وحماية المستثمر وقيمة المساهم ونماذج حوكمة الشركات المشتقة من سوق الأسهم. ومن ثم فإن زيادة الأشراف والتنظيم من قبل هيئات الأوراق المالية في حالة تزايد وان متطلبات الإفصاح أصبحت أكثر صرامة (الشجيري، ٢٠٢٠: ٢٢٧). ويعد الإفصاح أحد أبرز مسؤوليات مجلس الإدارة، فعلى مجلس الإدارة التزامات قانونية تفرضها قوانين الأوراق المالية، فضلاً عما تفرضه قوانين الشركات. إن عدم الامتثال لهذه القواعد عن طريق إساءة عرض المعلومات الجوهرية أو إغفال بعض المعلومات مما يجعل المعلومات المقدمة ليست جوهرية تماماً مما يعرض الشركة ومديريها للمسؤولية (لاركر وتيان، ٢٠١٧: ١٠٦)، إلا أن تركيز الملكية الحاصل نتيجة السيطرة ينعكس في قدرة مجلس الإدارة على حماية مستوى الإفصاح المطلوب، إذ أن دعم متطلبات السيطرة مما يعد حافزاً للتأثير في ملائمة القيمة الشركة التابعة وبما يتوافق مع أهداف الشركة الأم وخاصة في ظل غياب أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، مما يرسخ من صراع الوكالة الثاني الذي سوف ينعكس على ملائمة القيمة سلبية، ويمكن الحد من تأثير السيطرة من خلال زيادة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة والذي يسهم في حماية

حقوق المساهمين غير المسيطرين ويحد من ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم يحسن من ملائمة القيمة (السفان، ٢٠٢٠: ١٠١)، إلا أنه يمكن القول بأن للإدارة العليا دوراً في تحسين ملائمة القيمة للأرباح من خلال مهامه الرقابية التي تسعى من خلالها إلى الحد من التلاعبات والتجاوزات التي قد تحدث من قبل إدارة الشركة، والتي من شأنها أن تؤثر في مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، ونظراً للمهام التي تقوم بها مجلس الإدارة التي ترفع من مصداقية المعلومات المفصح عنها، يرى العديد من الباحثين أن تمتع هذا المجلس بعدد من الخصائص كالاستقلالية، الخبرة،... الخ، تجعله أكثر فاعلية في أداء مهامه من شأنها أن تحسن من ملائمة القيمة للأرباح (انيسة، ٢٠١٥: ٨٥-٨٦).

رابعاً: جانب العملي:

١. تقييم وتحليل مستويات تركيز الملكية:

تم تقييم مستوى تركيز الملكية لكل شركة من شركات عينة البحث وللفترة المبحوثة (٢٠١٦-٢٠٢٠) وفقاً لنسبة ملكية الشركة الأم في حقوق ملكية الشركة التابعة بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات عينة البحث، وكانت مستويات التركيز كما موضحة في الجدول (2).

الجدول (2) تركيز الملكية للشركات عينة البحث

الملكية وركز - OION					
Brk_Nbre Var	العراقي الاهلي مصرف BO	العراقي التجاري مصرف BO	العراقي الائتمان مصرف BO	للاستثمار المنصور مصرف BMG	بغداد مصرف BOB
2016	0.61850	0.64710	0.84330	0.53710	0.51790
2017	0.61850	0.75000	0.84330	0.54190	0.51790
2018	0.61850	0.75000	0.84330	0.54190	0.51790
2019	0.61850	0.75000	0.91000	0.54190	0.51790
2020	0.61850	0.75000	0.91000	0.54190	0.51790
Descriptive statistics					
Mean	0.61850	0.72942	0.86998	0.54094	0.51790
Standard Deviation	0.00000	0.04602	0.03653	0.00215	0.00000
Minimum	0.61850	0.64710	0.84330	0.53710	0.51790
Median	0.61850	0.75000	0.84330	0.54190	0.51790
Maximum	0.61850	0.75000	0.91000	0.54190	0.51790
Count	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات عينة البحث.

وبلاحظ من النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه، بأن نسب تركيز الملكية متفاوتة بين الشركات عينة البحث، إلا أنها غير متفاوتة كثيراً بين السنوات لفترة البحث، وإن أكبر نسبة تركيز للملكية خلال مدة البحث للشركات المدروسة في مصرف الائتمان العراقي (BROL)، إذ بلغت (91%) من حقوق الملكية الإجمالية للمصرف المذكور، وبوسط حسابي بلغ حوالي (0.87)، فيما كانت أقل نسبة تركيز ملكية خلال مدة البحث في مصرف بغداد (BOB) وبوسط حسابي بمقدار (0.52) تقريباً. فيما تشير قيمة الانحراف المعياري إلى تشتت ضئيل في نسب تركيز الملكية بين مفردات العينة وعلى مستوى مدة البحث.

وتشير نتائج تركيز الملكية في الشركات عينة البحث إلى احتمالية وجود النوع الثاني من مشاكل الوكالة الذي يتمثل في تغليب مصالح المساهمين المسيطرين على حساب مصالح المساهمين غير المسيطرين من خلال التأثير في ملائمة القيمة لتحقيق تلك المصالح بالتزامن مع قدرتها في

التأثير دور مجلس الإدارة وقراراتها بما يتناسب مع تحقيق مصالح المساهمين المسيطرين على حساب مصالح المساهمين غير المسيطرين.

٢. تقييم وتحليل خصائص مجلس الإدارة:

يتناول هذا المحور تقييم خصائص مجلس الإدارة للشركات التابعة عينة البحث للفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات عينة البحث والمنشورة من خلال سوق العراق للأوراق المالية، وكالاتي:

أ. **استقلالية أعضاء مجلس الإدارة:** تم تقييم مستويات الاستقلالية للإدارة العليا للشركات التابعة عينة البحث لفترة البحث (٢٠١٦-٢٠٢٠) من خلال نسبة عدد الأعضاء الخارجيين وغير المساهمين إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات قانون الشركات العراقي. وكانت النتائج كما في الجدول (3).

الجدول (3) استقلالية مجلس الإدارة

استقلالية - BIND					
Bank_Name	العراقي الاهلي مصرف	العراقي التجاري مصرف	العراقي الائتمان مصرف	للاستثمار المنصور مصرف	بغداد مصرف
Year	BNOI	BCOI	BROI	BMNS	BBOB
2016	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2017	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2018	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2019	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2020	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة المنشورة للشركات عينة البحث.

ويتضح من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه، عدم وجود استقلالية لأعضاء مجلس الإدارة للشركات عينة البحث وللفترة الزمنية للبحث، بسبب امتلاك جميع أعضاء مجالس الإدارة للشركات عينة البحث لأسهم تلك الشركات خلال مدة البحث، وذلك بسبب اشتراط قانون الشركات العراقي على أن يمتلك عضو مجلس الإدارة أسهماً في الشركة ليكون عضواً، إذ نصت المادة ١٠٦، أولاً، الفقرة ٣، على "مالكاً لما لا يقل عن ألفي سهم"، وإلا فقد عضويته في المجلس (قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل).

إن وجود أعضاء مستقلين له أثر إيجابي كبير على ملائمة القيمة، إلا أن عدم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة للشركات عينة البحث ستؤدي إلى تأثير سلبي على ملائمة القيمة ناتج عن تفاقم صراع الوكالة من الدرجة الثانية بين كبار المساهمين (المسيطرين) والمساهمين ذوي حقوق الملكية الأقل (غير المسيطرين)، فضلاً عن احتمالية تفاقم صراع الوكالة من الدرجة الأولى والثالثة الذي اكدته الدراسات السابقة.

واستناداً إلى تلك النتائج، فإن تأثير متغير الاستقلالية سيكون ثابت على متغير ملائمة القيمة لثبات انتفاء الاستقلالية خلال مدة وعينة البحث (قيمة صفر)، لذا سيتم استبعاده عند بناء نموذج معادلة الانحدار ومعامل الارتباط لأغراض اختبار فرضيات البحث لبيان علاقة وتأثير متغير خصائص مجلس الإدارة في ملائمة القيمة.

ب. **نشاط (عدد الاجتماعات) مجلس الإدارة:** تم تقييم مستويات نشاط مجلس الإدارة للشركات التابعة عينة البحث لفترة البحث (٢٠١٦-٢٠٢٠) من خلال نسبة عدد اجتماعات مجلس الإدارة الفعلية إلى الحد الأدنى لعدد الاجتماعات والبالغ (6) اجتماعات سنوياً وفقاً لمتطلبات قانون الشركات العراقي. وكانت النتائج كما في الجدول (4).

الجدول (4) نشاط (عدد الاجتماعات) مجلس الإدارة

الاجتماعات عدد- BMEE					
Bank_Name	العراقي الاهلي مصرف	العراقي التجاري مصرف	العراقي الائتمان مصرف	للاستثمار المنصور مصرف	بغداد مصرف
Year	BNOI	BCOI	BROI	BMNS	BBOB
2016	1.33333	1.00000	1.66667	1.66667	2.50000
2017	1.83333	1.00000	2.00000	2.66667	3.33333
2018	0.83333	1.00000	2.33333	2.16667	2.16667
2019	1.33333	1.00000	1.50000	1.66667	2.16667
2020	1.33333	0.50000	1.33333	0.50000	2.16667
Descriptive statistics					
Mean	1.33333	0.90000	1.76667	1.73334	2.46667
Standard Deviation	0.35355	0.22361	0.40139	0.80450	0.50552
Minimum	0.83333	0.50000	1.33333	0.50000	2.16667
Median	1.33333	1.00000	1.66667	1.66667	2.16667
Maximum	1.83333	1.00000	2.33333	2.66667	3.33333
Count	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة المنشورة للشركات عينة البحث.

ويتبين من النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه، التفاوت في نسبة نشاط مجلس الإدارة بين الشركات عينة البحث، وإن أكبر متوسط نشاط كان لمصرف بغداد (BBOB) بمقدار (2.46667)، إذ تمثل هذه النسبة تحقيق (15) اجتماعاً تقريباً خلال السنة، وأقل متوسط نشاط كان لدى المصرف التجاري العراقي (BCOI) بمقدار (0.9000)، إذ تمثل هذه النسبة تحقيق (5) اجتماعات فعلية تقريباً خلال السنة. وإن أقل عدد مرات اجتماع مسموح به هو مرة كل شهرين وهو ما نص عليه قانون الشركات العراقي في المادة ١١٢، الفقرة ١ (قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل).

ت. ملكية أعضاء مجلس الإدارة: تم تقييم مستويات ملكية أعضاء مجلس الإدارة للشركات التابعة عينة البحث لفترة البحث (٢٠١٦-٢٠٢٠) من خلال النسبة المئوية لرأس المال الذي يحتفظ به أعضاء مجلس الإدارة غير المسيطرين إلى رأس المال الكلي للشركة التابعة. وكانت النتائج كما في الجدول (5).

الجدول (5) ملكية أعضاء مجلس الإدارة

اعضاء ملكية BOWN					
Bank_Name	العراقي الاهلي مصرف	العراقي التجاري مصرف	العراقي الائتمان مصرف	للاستثمار المنصور مصرف	بغداد مصرف
Year	BNOI	BCOI	BROI	BMNS	BBOB
2016	0.00190	0.04930	0.00630	0.07300	0.00720
2017	0.00190	0.00001	0.00630	0.07690	0.00720
2018	0.00200	0.00001	0.00630	0.07680	0.00680
2019	0.00200	0.00001	0.00630	0.07680	0.00700
2020	0.00200	0.00001	0.00630	0.07230	0.00700
Descriptive statistics					
Mean	0.00196	0.00987	0.00630	0.07516	0.00704
Standard Deviation	0.00005	0.02204	0.00000	0.00230	0.00017
Minimum	0.00190	0.00001	0.00630	0.07230	0.00680
Median	0.00200	0.00001	0.00630	0.07680	0.00700
Maximum	0.00200	0.04930	0.00630	0.07690	0.00720
Count	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000	5.00000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة المنشورة للشركات عينة البحث.

ويتضح من النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه إلى أن هناك تفاوت في متوسط نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة غير المسيطرين بين شركات عينة البحث خلال مدة البحث، إذ بلغ أعلى متوسط نسبة لمصرف المنصور (BMNS) بمقدار (٠.٠٧٥١٦)، فيما بلغ أقل متوسط نسبة تملك لأعضاء مجلس الإدارة غير المسيطرين في المصرف الأهلي العراقي (BNOI) بمقدار (٠.٠٠١٩٦). كما تشير تلك النتائج إلى أن نسبة تمثيل المساهمين غير المسيطرين في مجالس إدارة الشركات عينة البحث قليلة جداً، مما يسهم في عدم مشاركتهم في صنع القرار داخل الشركة، وهو ما يؤدي للسيطرة المطلقة لكبار المساهمين داخل الشركة وانفرادهم في صنع القرار، مما ينتج عنه تغليب المصالح الخاصة لكبار المساهمين على حساب مصالح المساهمين غير المسيطرين، ومن ثم نشوء وازدياد صراعات الوكالة من الدرجة الثانية واحتمالية ازدياد ممارسات إدارة الأرباح الضارة وبما يلائم تحقيق مصالح كبار المساهمين الذي يؤدي إلى التقليل من جودة الأرباح، ومن ثم التقليل من ملائمة القيمة، علماً أن اختيار أعضاء مجلس الإدارة يتم بانتخابهم من قبل الهيئة العامة، وإن قانون الشركات العراقي نص في المادة ٧ مكررة، الفقرة ٣ (ب) على "تقوم الشركة القابضة بتعيين ممثليها في مجلس إدارة الشركة التابعة بنسبة مساهمتها، ولا يحق لها الاشتراك في انتخاب بقية أعضاء المجلس" (قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل). فيما تؤكد الدراسات السابقة في هذا المجال على أن ازدياد نسبة تمثيل المساهمين غير المسيطرين في مجلس الإدارة سيسهم في الرقابة وضمان مصالحهم داخل الشركة، وقد منع قانون الشركات العراقي كبار المساهمين من اختيار بقية الأعضاء خارج نسبة تمثيله، فعليه فإن ازدياد نسبة تمثيل المساهمين غير المسيطرين داخل مجالس إدارة الشركات التابعة سيسهم في كفاءة صنع القرار لضمان مصالحهم

الخاصة ومصالح الأطراف الأخرى. وهذا ما لم يتم ملاحظته في عينة البحث، إذ كانت نسبة تمثيل المساهمين غير المسيطرين منخفضة جداً.

٣. ملائمة القيمة:

تم استخدام هذا المقياس للتعبير عن جودة الأرباح من خلال قياس العلاقة بين بيانات السوق والبيانات المحاسبية. ومن أجل تطبيق معادلة حساب ملائمة القيمة فقد تم تجهيز البيانات الأولية وحسابها حسب الخطوات الآتية:

أ. حساب عوائد الأسهم، وذلك من خلال تجهيز البيانات الأولية لتطبيق المعادلة (Easton & Harris, 1991:25)

$$RET_{it} = \frac{(P_{it+(31/3)} - P_{it-1/1}) + (Dividend_{it}/number\ share)}{P_{it-1}} \dots\dots\dots (3)$$

إذ أن:

RET_{it} عوائد الأسهم.
 $P_{it+(31/3)}$ سعر السهم بعد (3) أشهر من نهاية سنة المالية.
 $P_{it-1/1}$ سعر السهم عند بداية سنة مالية.
 $Dividend_{it}$ توزيعات الأرباح.
 $number\ share$ عدد الأسهم.

وتوضح الملاحق (5-1) البيانات الأولية اللازمة لتطبيق المعادلة التي أفرز تطبيقها النتائج الظاهرة في الجدول (6).

الجدول (6) عوائد الأسهم

الاسهم عوائد- RET					
Bank_Name Year	الاهلي صرف العراقي BNOI	التجاري صرف العراقي BCOI	الادتمان صرف العراقي BROI	المنصور صرف للاستثمار BMNS	بغداد صرف BBOB
2016	-0.04	0.31	0.29	0.18	-0.15
2017	0.33	-0.14	-0.17	-0.06	-0.25
2018	-0.18	-0.07	-0.41	-0.18	-0.61
2019	0.44	0.09	0.06	0.10	-
2020	0.67	0.02	0.02	-0.10	1.17
Descriptive statistics					
Mean	0.25	0.04	-0.04	-0.01	0.03
Standard Deviation	0.35	0.17	0.26	0.15	0.67
Minimum	-0.18	-0.14	-0.41	-0.18	-0.61
Median	0.33	0.02	0.02	-0.06	-0.15
Maximum	0.67	0.31	0.29	0.18	1.17
Count	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج تطبيق المعادلة (3).

وتبين النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه إلى تفاوت في نسب عوائد الأسهم للمصارف عينة البحث، إذ تبين ارتفاع عوائد السهم للمصرف الأهلي العراقي في السنتين الأخيرة بعد فترة من

التذبذب، فيما تشير إلى التذبذب المستمر في عوائد أسهم كل من المصرف التجاري ومصرف الائتمان وانخفاضها في السنة الأخيرة، فيما تشير إلى تذبذب مستمر في عوائد أسهم مصرف المنصور وارتفاعها بشكل كبير في السنة الأخيرة لمصرف بغداد. وتشير نتائج الوسط الحسابي إلى أن أعلى وسط حسابي حققه المصرف الأهلي (BNOI) بمقدار (0.25) وأقل وسط حسابي تحقق كان من نصيب مصرف المنصور (BROI) بمقدار (-0.04).

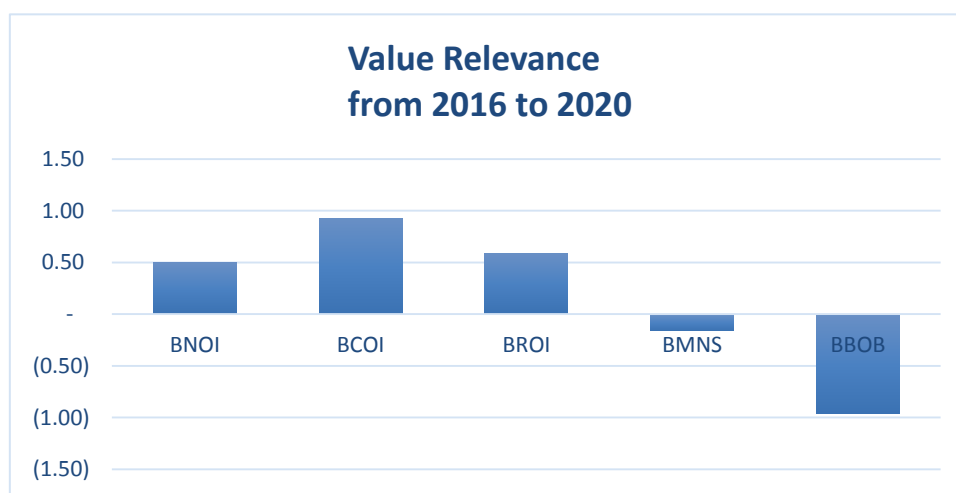
ب. حساب معادلة الانحدار بين مستوى الأرباح وعوائد الأسهم، لاستخراج القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار، لذا تم تجهيز البيانات الأولية لتطبيق المعادلة (1)، وتوضح الملاحق (6-10) البيانات الأولية التي تم تجهيزها لتطبيق المعادلة المذكورة، ومن ثم حساب ملائمة القيمة بالمعادلة (2)، وتوضح الملاحق (11-15) البيانات الأولية التي تم تجهيزها لتطبيق المعادلة (2). وكانت حساب ملائمة القيمة كما موضحة في الجدول (7).

الجدول (7) ملائمة القيمة

القيمة ملائمة- VR					
Bank_Name	العراقي الاهلي مصرف	العراقي التجاري مصرف	العراقي الائتمان مصرف	للاستثمار المنصور مصرف	بغداد مصرف
Year	BNOI	BCOI	BROI	BMNS	BBOB
Value Relevance (VR) from 2016 to 2020	0.49657	0.92755	0.58713	-0.15955	-0.96388

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسوب.

ويتبين من خلال النتائج الظاهرة بالجدول أعلاه إلى أن كلا مصرفي بغداد (BBOB) ومصرف المنصور (BMNS) على التوالي قد حققا أعلى مستوى لملائمة القيمة، وذلك لانخفاض التباين بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم الذي يؤثر ارتفاع جودة أرباحهما، ومن ثم ارتفاع ملائمة القيمة، فيما تشير النتائج إلى ارتفاع التباين بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم لبقية المصارف عينة البحث بشكل عام مما يؤثر انخفاض ملائمة القيمة. والشكل الآتي يصور طبيعة ملائمة القيمة للمصارف عينة البحث.



الشكل (1) ملائمة القيمة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج تطبيق معادلة (2) و(3).

إن ملائمة القيمة تعكس جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم فإن الملائمة تسهم في مساعدة المساهمين (المسيطرين وغير المسيطرين) وأصحاب المصالح الآخرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تسهم بدورها في تعظيم منافع جميع الأطراف، وإن ضعف ملائمة القيمة سيسهم في زيادة حدة صراع الوكالة من الدرجة الثانية وعدم حماية مصالح المساهمين غير المسيطرين وأصحاب المصالح الآخرين، مما يضر بمصالحهم ومن ثم قد يسهم في الإضرار بمصالح الشركة بشكل عام.

٤. اختبار فرضيات البحث:

يتناول المحور الحالي اختبار وتحليل علاقة وتأثير متغيرات البحث المستقلة (تركز الملكية وخصائص مجلس الإدارة) في المتغير الرئيس التابع والمتمثل في ملائمة القيمة، وذلك من خلال نموذج معادلة الانحدار المتعدد القياسي التالي والمطبق على الشركات عينة البحث ككل وذلك لاختبار فرضية البحث الرئيسة الثانية وكالاتي:

$$VR_i = \alpha + \beta_1 OCON_i + \beta_2 BMEE_i + \beta_3 BOWN_i + \varepsilon_i$$

إذ أن:

VR _i	ملائمة القيمة الأرباح (التي تمثل جودة الإبلاغ المالي) لشركة (i).
A	ثابت عام.
$\beta_1, \beta_2, \beta_3$	معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.
OCON _i	تركز الملكية للشركة (i).
BMEE _i	اجتماعات مجلس الإدارة للشركة (i).
BOWN _i	ملكية الأعضاء مجلس الإدارة للشركة (i).
ε_i	معامل الخطأ للشركة (i).

وسيتم اختبار فرضية البحث الرئيسة الثانية من خلال اختبار الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

أ. الفرضية الفرعية الأولى: التي سيتم اختبارها هي:

فرضية العدم: لا يوجد هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية في ملائمة القيمة للشركات التابعة عينة البحث.

الفرضية البديلة: يوجد هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية في ملائمة القيمة للشركات التابعة عينة البحث.

ب. فرضية البحث الفرعية الثانية: التي سيتم اختبارها هي:

فرضية العدم: لا يوجد هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة في ملائمة القيمة للشركات التابعة عينة البحث.

الفرضية البديلة: يوجد هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة في ملائمة القيمة للشركات التابعة عينة البحث.

ولأغراض تطبيق نموذج الانحدار المتعدد المشار إليه أعلاه، فقد تم تهيئة البيانات الأولية اللازمة لمتغيرات النموذج والتي تم حسابها وتجهيزها، علماً إنه تم تعديلها من خلال احتساب متوسط قيم المتغيرات المستقلة للسنوات مدة البحث لبيان أثرها على المتغير التابع وذلك لتحقيق التناسق مع قيم المتغير التابع الذي يمثل قيمة واحدة للسنوات الخمس للشركة الواحدة، لأغراض تحقيق تناسق البيانات ودقة التحليل الإحصائي، وكانت نتائج البيانات الأولية اللازمة لتطبيق نموذج معادلة الانحدار كما مبينة في الجدول (8).

الجدول (8) البيانات الأولية لتطبيق النموذج الثاني

Bank Name	BCode	VR	OCN	BME	BWN
المصرف الاهلي العراقي	BNOI	0.49657	0.61850	1.33333	0.00196
المصرف التجاري العراقي	BCOI	0.92755	0.72942	0.90000	0.00987
مصرف الائتمان العراقي	BROI	0.58713	0.86998	1.76667	0.00630
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	-0.15955	0.54094	1.73334	0.07516
مصرف بغداد	BBOB	-0.96388	0.51790	2.46667	0.00704

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التقييم.

وقبل البدء بتطبيق معادلة الانحدار، لابد من مجموعة إجراءات من الواجب القيام بها من أجل التحقق من صلاحية البيانات وملائمتها لافتراضات تحليل الانحدار، سيتم اختبار مدى اتباع بيانات متغيرات البحث للتوزيع الطبيعي، واختبار مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج البحث، علماً أن مشكلة الارتباط الذاتي تظهر في بيانات السلاسل الزمنية أكثر من البيانات المقطعية، علماً بأن بيانات النموذج الثاني الحالي عبارة عن بيانات مقطعية تمثل الشركات عينة البحث، والاتي تطبيق لمتطلبات الاختبار للبيانات الأولية السابق ذكرها:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي: للحكم على مدى تبعية البيانات الأولية لمتغيرات البحث للتوزيع الطبيعي فقد تم اعتماد كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، إذ تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أكبر من (0.05) (السيد، ٢٠١٧: ٣٢)، ويمكن توضيح نتائج اختبار مدى تبعية بيانات متغيرات البحث للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول (9):

الجدول (9) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

variable code	variable name	Kolmogorov-Smirnov		Shapiro-Wilk	
		Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
VR	ملائمة القيمة الأرباح	0.26476	0.20000	0.91880	0.52220
OCN	تركز الملكية	0.19984	0.20000	0.92021	0.53130
BME	اجتماعات مجلس الإدارة	0.21369	0.20000	0.97274	0.89256
BWN	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.42917	0.00299	0.64071	0.00206

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

وتشير النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه إلى أن قيمة المعنوية لكل من اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk كانت أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) لمتغيرات البحث ما عدا متغير ملكية أعضاء مجلس الإدارة، مما يشير إلى أن متغيرات البحث تخضع للتوزيع الطبيعي ما عدا المتغير المستقل ملكية أعضاء مجلس الإدارة، إذ أنه يتبع التوزيع غير الطبيعي، إذ يقل مستوى المعنوية المحسوبة له عن مستوى المعنوية المعتمد (0.05).

ب. اختبار التداخل الخطي: يتم إجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج، إذ تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج البحث في تفسير تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Variance Inflation Factor (VIF) وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخيم التباين أقل من

(10) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (0.05) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج البحث (حمادوش، ٢٠١٩: ٢٦٦)، ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج البحث من خلال النتائج الظاهرة بالجدول (10).

الجدول (10) نتائج اختبار التداخل الخطي

Variable Code	Variable Name	Tolerance	VIF
OCON	تركز الملكية	0.67738	1.47627
BMEE	اجتماعات مجلس الإدارة	0.81659	1.22461
BOWN	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	0.81348	1.22929

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

وبلاحظ من خلال النتائج الظاهرة بالجدول أعلاه إلى أن قيم تضخم التباين لتركز الملكية واجتماعات مجلس الإدارة وملكية أعضاء مجلس الإدارة كانت أقل من (10)، كما أن قيم التباين المسموح به كانت أيضاً أكبر من (0.05) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي، وهذا مؤشر على قوة نموذج البحث المعتمد في تفسير تأثير المتغيرات المستقلة على ملائمة القيمة (جودة الإبلاغ المالي).

ولأن أحد المتغيرات يخضع للتوزيع غير الطبيعي، فعليه لاختبار فرضية البحث سيتم اعتماد أسلوب معادلة الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (Stepwise)، لأن هذا الأسلوب يجعل برنامج (SPSS) يقوم بعمليات إحصائية تلقائية لاستبعاد المتغيرات المستقلة التي ليس لها دلالة إحصائية ولا ارتباط مع المتغير التابع، وكذلك استبعاد المتغيرات المستقلة التي تؤدي إلى تحيز ومشاكل التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة، وإبقاء أفضل المتغيرات المستقلة التي تؤدي إلى أفضل نموذج انحدار متعدد للتنبؤ بالمتغير التابع. وكانت نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد التدريجي كما يأتي:

أ. نتائج تحليل الارتباط، إذ كان نتائج الارتباط بين متغيرات البحث كما موضحة في الجدول (11).

الجدول (11) نتائج معاملات الارتباط Correlations

		VR	OCON	BMEE	BOWN
Pearson Correlation	VR	1.000	.749	-.905	-.245
	OCON	.749	1.000	-.415	-.419
	BMEE	-.905	-.415	1.000	.080
	BOWN	-.245	-.419	.080	1.000
Sig. (1-tailed)	VR		.073	.017	.345
	OCON	.03		.243	.241
	BMEE	.017	.243		.449
	BOWN	.345	.241	.449	
N	VR	5	5	5	5
	OCON	5	5	5	5
	BMEE	5	5	5	5
	BOWN	5	5	5	5

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

وبتبيين من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة بين المتغير التابع (ملائمة القيمة للأرباح) والمتغيرات المستقلة، حيث كانت العلاقة بين ملائمة القيمة (VR) وتركز الملكية علاقة طردية بقيمة (0.749) وبمستوى دلالة إحصائية أقل من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)، إذ بلغ

مستوى المعنوية المحسوب (Sig.) بمقدار (0.039)، فيما كانت العلاقة بين ملائمة القيمة (VR) واجتماعات مجلس الإدارة علاقة عكسية بقيمة (-0.905) وبمستوى دلالة إحصائية أقل من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)، إذ بلغ مستوى المعنوية المحسوب (0.017)، فيما كانت العلاقة بين ملائمة القيمة (VR) وملكية أعضاء مجلس الإدارة علاقة عكسية بقيمة (-0.245) وبمستوى دلالة إحصائية أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)، إذ بلغ مستوى المعنوية المحسوب (0.345) أي إنها ليست ذات دلالة إحصائية. فيما تشير نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة نفسها، إلى ضعف وجود علاقة ارتباط بينها، إذ أن الارتباط بين تركيز الملكية واجتماعات مجلس الإدارة كانت ذات ارتباط عكسي بقيمة (-0.415) وليس ذو مستوى دلالة إحصائية، إذ بلغ مستوى المعنوية بقيمة (0.243) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)، كما إن العلاقة بين تركيز الملكية وملكية الأعضاء مجلس الإدارة تعكس ارتباط عكسي ضعيف (-0.419) وليس ذو مستوى دلالة إحصائية، إذ بلغ مستوى المعنوية بقيمة (0.241) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). فيما كانت علاقة الارتباط بين اجتماعات مجلس الإدارة وملكية أعضاء مجلس الإدارة ضعيفة جداً وبمعامل ارتباط بلغ (0.08) وبمستوى دلالة إحصائية بلغ (0.449) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05) مما يشير على عدم معنوية هذه العلاقة.

ب. نتائج تحليل معامل الارتباط ومعامل التحديد، من خلال تطبيق معادلة الانحدار المتعدد التدريجي كانت تلك المعاملات كما موضحة في الجدول (12).

الجدول (12) نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.905 ^a	.818	.758	.369
2	.993 ^b	.987	.973	.123
a. Predictors: (Constant), BMEE				
b. Predictors: (Constant), BMEE, OCON				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ويتبين من خلال النتائج الظاهرة بالجدول أعلاه إلى وجود نموذجين للانحدار، الأول يتمثل بوجود متغير مستقل واحد فقط وهو اجتماعات مجلس الإدارة وتأثيرها في ملائمة القيمة (VR)، ونموذج ثاني للانحدار يتمثل بوجود متغيران مستقلان هما تركيز الملكية واجتماعات مجلس الإدارة وتأثيرهما في ملائمة القيمة (VR).

ويوضح معامل الارتباط (R) للنموذجين أنها قد بلغت (0.905 و 0.993) على التوالي، أي وجود ارتباط قوي بين النتائج التنبؤية لمعادلة الانحدار والقيم الفعلية للمتغير التابع والمتمثل بملائمة القيمة (VR)، وكذلك فإن معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) قد بلغ (0.758) في النموذج الأول أي أن نسبة ما تفسره المتغيرات المستقلة من المتغير التابع هي (76%)، فيما بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) (0.973) في النموذج الثاني، أي أن نسبة ما تفسره المتغيرات المستقلة من المتغير التابع هي (97%)، وأن قيمة الخطأ في التنبؤ للنموذجين كانت (0.369 و 0.123) على التوالي.

ت. نتائج تحليل التباين، إذ كانت نتائج تحليل التباين لمعادلة الانحدار المتعدد كما موضحة في الجدول (13).

الجدول (13) نتائج تحليل التباين ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.840	1	1.840	13.517	.035 ^b
	Residual	.408	3	.136		
	Total	2.249	4			
2	Regression	2.218	2	1.109	73.196	.013 ^c
	Residual	.030	2	.015		
	Total	2.249	4			
b. Predictors: (Constant), BMEE						
c. Predictors: (Constant), BMEE, OCON						

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ويتبين من الجدول أعلاه وجود نموذجين للانحدار الأول متغير مستقل واحد فقط وهو اجتماعات مجلس الإدارة وتأثيرها في ملائمة القيمة، والنموذج الثاني للانحدار متغيران مستقلان هما تركيز الملكية واجتماعات مجلس الإدارة وتأثيرهما في ملائمة القيمة. لذا فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (13.517 و 73.196) للنموذجين على التوالي وهي معنوية عند مستوى معنوية (0.035 و 0.013) على التوالي، إذ أنهما أقل من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)، وتشير تلك النتائج إلى أن كلا النموذجين يتمتع بمعنوية إحصائية.

ث. نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي، من خلال تطبيق معادلة الانحدار الموصوفة كانت النتائج كما في الجدول (14).

الجدول (14) نتائج معاملات الانحدار المتعدد

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	2.092	.546		3.830	.031		
	BMEE	-1.168	.318	-.905	-3.677	.035	1.000	1.000
2	(Constant)	.176	.425		.413	.720		
	BMEE	-.926	.116	-.717	-7.949	.015	.827	1.209
	OCON	2.320	.464	.451	4.995	.038	.827	1.209

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ويتضح من النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه وجود نموذجين للانحدار الأول متغير مستقل واحد فقط وهو اجتماعات مجلس الإدارة وتأثيرها في ملائمة القيمة (VR)، والنموذج الثاني للانحدار بمتغيرين مستقلين هما تركيز الملكية واجتماعات مجلس الإدارة وتأثيرهما في ملائمة القيمة (VR)، فيما تم استبعاد متغير ملكية أعضاء مجلس الإدارة تلقائياً من قبل برنامج (SPSS). كما تشير النتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين تركيز الملكية و (VR) كمؤشر عكسي لملائمة القيمة، فقد بلغت قيمة معامل النموذج (β_1) بالنسبة لتركيز الملكية في النموذج الثاني قيمة موجبة ومعنوية، أي كلما ازدادت نسبة تركيز الملكية في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية زادت نسبة (VR)، ومن ثم انخفضت ملائمة القيمة، إذ كانت قيمة اختبار (t) تساوي (4.995) وبمستوى معنوية (0.038) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد، وبناء على ذلك يتم رفض فرضية العدم الأولى وقبول الفرضية البديلة، ومن ثم يمكن القول

بأن هنالك علاقة وتأثير معنوي لتركز الملكية في ملائمة القيمة - جودة الإبلاغ المالي للشركات عينة البحث.

فيما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين اجتماعات مجلس الإدارة (الممثل الوحيد لخصائص مجلس الإدارة) و (VR) كمؤشر عكسي لملائمة القيمة، فقد بلغت قيمة معامل النموذج (β_2) بالنسبة لاجتماعات أعضاء مجلس الإدارة قيمة سلبية ومعنوية، أي كلما ازدادت اجتماعات مجلس الإدارة في الشركات التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية انخفضت نسبة (VR) ومن ثم ازدادت ملائمة القيمة، إذ كانت قيمة اختبار (t) تساوي (-7.949) بمستوى معنوية (0.015) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد، وبناء على ذلك يتم رفض فرضية العدم للفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة، ومن ثم يمكن القول بأن هناك علاقة وتأثير معنوي لخصائص مجلس الإدارة (المتثلة باجتماعات مجلس الإدارة فقط) في ملائمة القيمة للشركات عينة البحث.

وبلاحظ بأن قيمة ثابت (α) المعادلة في النموذج الثاني كانت قيمته ايجابية وليس له دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، إذ أن معنويته قد بلغت (0.720) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05).

ومما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار بناء على النموذج الثاني المستخرج من معادلة الانحدار التدريجي كما يأتي:

$$VR_i = 2.320 \times OCON_i + (-0.926) \times BMEE_i + 0.123$$

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

١. الاستنتاجات:

- أ. وجود علاقة عكسية معنوية بين تركيز الملكية وجودة الإبلاغ المالي في ظل متغير ملائمة القيمة للأرباح للشركات العراقية المدروسة.
- ب. تعد ملائمة القيمة للأرباح من البدائل المهمة، إذ يقيس جودة الأرباح بالاعتماد على العلاقة بين بيانات السوق والبيانات المحاسبية، ويوفر القياس المباشر لمنفعة القرار.
- ت. تعد استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من أهم خصائص مجلس الإدارة وكذلك من الآليات المهمة لزيادة جودة الإبلاغ المالي وحماية أصحاب المصالح والمساهمين غير المسيطرين، والحد من التلاعب في الإبلاغ المالي، وتحسين مستوى الإفصاح.
- ث. هناك تفاوت في نسب تركيز الملكية بين الشركات عينة البحث، مما أدى إلى وجود النوع الثاني من مشاكل الوكالة الذي يتمثل في تغليب مصالح المساهمين المسيطرين على حساب مصالح المساهمين غير المسيطرين، وذلك من خلال انخفاض جودة الإبلاغ المالي لأغلب الشركات عينة البحث.
- ج. انتفاء استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لكل شركات عينة البحث بسبب المنع المشار إليه في قانون الشركات العراقي، مما أفقد عضو مجلس الإدارة المستقل صفة الحياد والاستقلال، مما يؤدي إلى تصاعد الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين ويعزز من جميع أشكال صراع الوكالة ولاسيما صراع الوكالة الثاني، وكذلك كان أحد الأسباب المهمة في انخفاض جودة الإبلاغ المالي لأغلب الشركات عينة البحث.

ح. هناك فصل تام بين المناصب والمهام بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فضلاً عن الالتزام بالحجم النموذجي لعدد أعضاء مجلس الإدارة وذلك بسبب ما نص عليه قانون الشركات العراقي، وإن انخفاض جودة الإبلاغ المالي يؤدي إلى احتمالية وجود تركيز ملكية عالية وعدم وجود استقلالية لدى أعضاء مجالس الشركات عينة البحث، مما منع الأثر الإيجابي لهاتين الخاصيتين.

٢. التوصيات:

- أ. ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية والمنظمات المهنية بوضع متطلبات وضوابط وطنية ملزمة للوصول إلى تحقيق إبلاغ مالي ذو جودة عالية، بما يساعد على إظهار الصورة الحقيقية للشركة، وبما يمكن من الحصول على التمويل اللازم لاستغلال الفرص الاستثمارية المريحة.
- ب. ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية بوضع وإقامة الدورات التدريبية والندوات وورش العمل حول كيفية قياس جودة الإبلاغ المالي للشركات التابعة المدرجة في السوق، وذلك لأن الإبلاغ المالي المحايد يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية، فضلاً عن أنه يؤدي إلى حماية السوق من التلاعب، وفي الوقت نفسه يحمي المساهمين.
- ت. إجراء تعديلات على قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل بشكل يضمن:
 - (١) صياغة وبناء نظام رصين لحوكمة الشركات يسهم في الحد من صراعات الوكالة لاسيما الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين.
 - (٢) تفصيل أدوار مجالس إدارات الشركات الأم والتابعة وطبيعة العلاقة بينهم.
 - (٣) تحديد حدود المسؤولية بين الشركات الأم والتابعة، وتحديد القواعد اللازمة لتحقيق مفهوم وتطبيقات الشركات التابعة.
 - (٤) إلزام الشركات بانتخاب أعضاء مستقلين لمجالس الإدارة يتمتعون بالاستقلالية والحيادية والخبرة والكفاءة والدراية في مجال المحاسبة والتدقيق، فضلاً عن نشاط الشركة التابعة.
 - (٥) إلزام الشركات باشتراك أعضاء من السيدات بما يمثل كحد أدنى ثلث العدد الإجمالي لمجلس إدارة الشركة بما يسهم بتنوع أعضاء مجالس الإدارة للشركات التابعة، يتمتع بالاستقلالية والحيادية والخبرة والكفاءة والدراية في مجال المحاسبة والتدقيق، فضلاً عن نشاط الشركة التابعة.
 - (٦) إلزام الشركات أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة للشركة التابعة من المستقلين ويتمتعون بالخبرة والكفاءة.
 - (٧) إلزام مجلس الإدارة للشركات التابعة بالإفصاح عن السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة وطبيعة العلاقة والتعاملات مع الشركة الأم وبالأخص العلاقات والتعاملات التي تخل بشروط الاستقلالية والعمل التجاري البحث.

المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق والتقارير الرسمية:

١. البنك المركزي العراقي (٢٠١٨)، دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف.
٢. قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة (١٩٩٧)، المعدل لسنة (٢٠٠٤).
٣. نشرة سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠).
٤. التقارير المالية السنوية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠).

ثانياً: المصادر العربية:

٥. أنيسة، حرفوش، (٢٠١٥)، أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح: دراسة قياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ١، الجزائر.
٦. حمادوش، عبدالسلام، (٢٠١٩)، المناخ التنظيمي وعلاقته بالتمكين الوظيفي وأثرهما على الأداء السياقي لدى موظفي الخلايا الجوارية للتضامن، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف ٢.
٧. خضير، بشرى فاضل، (٢٠٠٩)، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركة وآلياتها الداخلية: دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
٨. خليل، علي محمود مصطفى وإبراهيم، منى مغربي محمد، (٢٠١٨)، أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ١٩، العدد ١.
٩. دلال، العائدي، (٢٠١٦)، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
١٠. رقية، حساني وآمال، سكور، (٢٠١٥)، أثر هيكلية الملكية كميكانيك داخلية لحوكمة المؤسسات على أداء البنوك التجارية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد ٨.
١١. الزغبى، خالد، (٢٠١٣)، الورقة الرابعة – التشريعات – منهج محاسب عربي قانوني معتمد، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
١٢. سفان، ميثم بدر بغيوي، (٢٠٢٠)، تأثير اليات الحوكمة في ظل تجميع الأعمال على جودة الأرباح لعينة من الوحدات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
١٣. الشجيري، محمد حويش علاوي، (٢٠٢٠)، المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، دار الهاشمي للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
١٤. عيدي، نعيمة، (٢٠١٧)، أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
١٥. لاركر، ديفيد وتيان، بريان، (٢٠١٧)، مسائل حوكمة الشركات: نظرة فاحصة على خيارات التنظيمية، ترجمة: عبدالله بن ناصر ابوثنين، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث والدراسات، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية.
١٦. مجلس معايير المحاسبة الدولية، (٢٠٢٠)، المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة، ترجمة هيئة السعودية للمحاسبة القانونية، مكتبة الفهد الوطنية، الرياض، السعودية.
١٧. محمد، أحمد سليم (٢٠١٨)، تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية واستمرارية الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المشتركة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد ٣، الجزء ٢.
١٨. يوسف، علي (٢٠١٢)، أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٢.

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

19. EASTON, P.D., HARRIS, S.T., (1991), Earnings as an Explanatory Variable for Returns, Journal of Accounting Research, Vol. 29, No. 1.
20. Francis, Jennifer, La fond, Ryan & Olsson, Perm, (2004), Cost of Equity and Earning Attributes, the Accounting Review, Vol. 79, No. 4.
21. Hill, Charles W. & Jones, G.R., (2007), Strategic management theory an integrated approach, 8th ed., Houghton Mifflin Co.
22. Villalonga, B., Amit, R, Trujillo, M.A. & Guzman, A1., (2015), Governance of Family Firms, The Annual Review of Financial Economics, Vol. 7.

الملاحق

الملحق (1) حساب عوائد الأسهم - المصرف الاهلي العراقي

Year	P31/3	P1/1	P31/3-P1/1	Dividend	number share	Dividend/number share	RET
2016	0.54	0.56	-0.02	-	250,000,000,000	-	-0.04
2017	0.58	0.45	0.13	5,000,000,000	250,000,000,000	0.02	0.33
2018	0.29	0.45	-0.16	20,000,000,000	250,000,000,000	0.08	-0.18
2019	0.52	0.36	0.16	-	250,000,000,000	-	0.44
2020	1.00	0.60	0.40	-	250,000,000,000	-	0.67

الملحق (2) حساب عوائد الأسهم - المصرف التجاري العراقي

Year	P31/3	P1/1	P31/3-P1/1	Dividend	number share	Dividend/number share	RET
2016	0.55	0.42	0.13	-	250,000,000,000	-	0.31
2017	0.44	0.51	-0.07	-	250,000,000,000	-	-0.14
2018	0.38	0.49	-0.11	18,375,000,000	250,000,000,000	0.07	-0.07
2019	0.45	0.48	-0.03	18,250,000,000	250,000,000,000	0.07	0.09
2020	0.47	0.46	0.01	-	250,000,000,000	-	0.02

الملحق (3) حساب عوائد الأسهم - مصرف الائتمان العراقي

Year	P31/3	P1/1	P31/3-P1/1	Dividend	number share	Dividend/number share	RET
2016	0.76	0.59	0.17	-	250,000,000,000	-	0.29
2017	0.63	0.76	-0.13	-	250,000,000,000	-	-0.17
2018	0.37	0.68	-0.31	7,631,750,000	250,000,000,000	0.03	-0.41
2019	0.38	0.40	-0.02	11,250,000,000	250,000,000,000	0.05	0.06
2020	0.43	0.42	0.01	-	250,000,000,000	-	0.02

الملحق (4) حساب عوائد الأسهم - مصرف المنصور للاستثمار

Year	P31/3	P1/1	P31/3-P1/1	Dividend	number share	Dividend/number share	RET
2016	0.94	0.85	0.09	15,000,000,000	250,000,000,000	0.06	0.18
2017	0.89	1.00	-0.11	12,499,930,500	250,000,000,000	0.05	-0.06
2018	0.60	0.79	-0.19	12,499,931,500	250,000,000,000	0.05	-0.18
2019	0.62	0.63	-0.01	17,499,930,000	250,000,000,000	0.07	0.10
2020	0.60	0.67	-0.07	-	250,000,000,000	-	-0.10

الملحق (5) حساب عوائد الأسهم - مصرف بغداد

Year	P31/3	P1/1	P31/3-P1/1	Dividend	number share	Dividend/number share	RET
2016	0.95	1.12	-0.17	-	250,000,000,000	-	-0.15
2017	0.61	0.91	-0.30	17,500,000,000	250,000,000,000	0.07	-0.25
2018	0.24	0.61	-0.37	-	250,000,000,000	-	-0.61
2019	0.30	0.30	-	-	250,000,000,000	-	-
2020	0.65	0.30	0.35	-	250,000,000,000	-	1.17

الملحق (6) البيانات الأولية لتطبيق معادلة (3)

مصرف الأهلي العراقي - BNOI

Year	EARN31/12	EARN1/1	ΔEARN	MV1/1
2016	23,501,801,000	2,207,476,000	21,294,325,000	140,000,000,000
2017	2,965,436,000	23,501,801,000	-20,536,365,000	112,500,000,000
2018	-7,912,541,000	2,965,436,000	-10,877,977,000	112,500,000,000
2019	9,164,205,000	-7,912,541,000	17,076,746,000	90,000,000,000
2020	19,907,518,000	9,164,205,000	10,743,313,000	150,000,000,000

الملحق (7) البيانات الأولية لتطبيق معادلة (3)

مصرف التجاري العراقي – BCOI

Year	EARN31/12	EARN1/1	ΔEARN	MV1/1
2016	7,577,912,000	7,360,334,000	217,578,000	105,000,000,000
2017	9,924,074,000	7,577,912,000	2,346,162,000	127,500,000,000
2018	10,864,383,000	9,924,074,000	940,309,000	122,500,000,000
2019	6,532,195,000	10,864,383,000	-4,332,188,000	120,000,000,000
2020	35,456,553,000	6,532,195,000	28,924,358,000	115,000,000,000

الملحق (8) البيانات الأولية لتطبيق معادلة (3)

مصرف الائتمان العراقي – BROI

Year	EARN31/12	EARN1/1	ΔEARN	MV1/1
2016	4,976,342,000	11,638,708,000	-6,662,366,000	147,500,000,000
2017	6,707,465,000	4,976,342,000	1,731,123,000	190,000,000,000
2018	5,597,616,000	6,707,465,000	-1,109,849,000	170,000,000,000
2019	-5,121,655,000	5,597,616,000	-10,719,271,000	100,000,000,000
2020	-3,427,205,000	-5,121,655,000	1,694,450,000	105,000,000,000

الملحق (9) البيانات الأولية لتطبيق معادلة (3)

مصرف المنصور للاستثمار – BMNS

Year	EARN31/12	EARN1/1	ΔEARN	MV1/1
2016	14,390,836,687	20,005,798,619	-5,614,961,932	212,500,000,000
2017	14,833,791,486	14,390,836,687	442,954,799	250,000,000,000
2018	21,164,144,077	14,833,791,486	6,330,352,591	197,500,000,000
2019	8,278,258,676	21,164,144,077	-12,885,885,401	157,500,000,000
2020	7,005,133,190	8,278,258,676	-1,273,125,486	167,500,000,000

الملحق (10) البيانات الأولية لتطبيق معادلة (3)

مصرف بغداد – BBOB

Year	EARN31/12	EARN1/1	ΔEARN	MV1/1
2016	20,245,029,000	6,448,486,000	13,796,543,000	280,000,000,000
2017	6,122,480,000	20,245,029,000	-14,122,549,000	227,500,000,000
2018	4,152,102,000	6,122,480,000	-1,970,378,000	152,500,000,000
2019	7,298,604,000	4,152,102,000	3,146,502,000	75,000,000,000
2020	20,200,071,000	7,298,604,000	12,901,467,000	75,000,000,000

الملحق (11) حساب ملائمة القيمة - المصرف الأهلي العراقي

Bank Name	BCode	Year	RET	EARN31/12/MV1/1	ΔEARN/MV1/1	Adj. R ²	VR
المصرف الأهلي العراقي	BNOI	2016	-0.04	0.17	0.15	-0.50	0.50
		2017	0.33	0.03	-0.18		
		2018	-0.18	-0.07	-0.10		
		2019	0.44	0.10	0.19		
		2020	0.67	0.13	0.07		

الملحق (12) حساب ملائمة القيمة - المصرف التجاري العراقي

Bank Name	BCode	Year	RET	EARN31/12/MV1/1	ΔEARN/MV1/1	Adj. R ²	VR
مصرف التجاري العراقي	BCOI	2016	0.31	0.07	0.00	-0.93	0.93
		2017	-0.14	0.08	0.02		
		2018	-0.07	0.09	0.01		
		2019	0.09	0.05	-0.04		
		2020	0.02	0.31	0.25		

الملحق (13) حساب ملائمة القيمة - مصرف الائتمان العراقي

Bank Name	BCode	Year	RET	EARN31/12/MV1/1	$\Delta EARN/MV1/1$	Adj. R ²	VR
مصرف الائتمان العراقي	BROI	2016	0.29	0.03	-0.05	-	0.59
		2017	-0.17	0.04	0.01		
		2018	-0.41	0.03	-0.01		
		2019	0.06	-0.05	-0.11		
		2020	0.02	-0.03	0.02		

الملحق (14) حساب ملائمة القيمة - مصرف المنصور للاستثمار

Bank Name	BCode	Year	RET	EARN31/12/MV1/1	$\Delta EARN/MV1/1$	Adj. R ²	VR
مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	2016	0.18	0.07	-0.03	0.16	-0.16
		2017	-0.06	0.06	0.00		
		2018	-0.18	0.11	0.03		
		2019	0.10	0.05	-0.08		
		2020	-0.10	0.04	-0.01		

الملحق (15) حساب ملائمة القيمة - مصرف بغداد

Bank Name	BCode	Year	RET	EARN31/12/MV1/1	$\Delta EARN/MV1/1$	Adj. R ²	VR
مصرف بغداد	BBOB	2016	-0.15	0.07	0.05	0.96	-
		2017	-0.25	0.03	-0.06		
		2018	-0.61	0.03	-0.01		
		2019	-	0.10	0.04		
		2020	1.17	0.27	0.17		